



# المدا

من زمن التوهج



ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

[www.almadasurements.com](http://www.almadasurements.com)

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير

مخزي لريم

العدد (5114) السنة التاسعة عشرة -  
الخميس (27) كانون الثاني 2022

# ناجى السري

## فقيه الدستور العراقي



بعد انحلال الوزارة السعدونية الرابعة، وذلك بانتحار السعدون في 13 تشرين الثاني 1929، أصدر الملك فيصل الأول إرادته الملكية إلى ناجي السويدي، وزير الداخلية في الوزارة المنحلة بإسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة إليه وفي 18 تشرين الثاني 1929، صدرت إرادة ملكية أخرى تقضي بتأليف ناجي السويدي للوزارة، فأصبح رئيساً للوزراء إلى جانب احتفاظه بمنصب وزير الخارجية. وقد خلف ناجي السويدي، السعدون في الوزارة كونه الشخص الذي يليه في زعامة "حزب التقدم" فألف الوزارة، كما احتفظ بجميع زملاء السعدون (الوزراء) مضيافاً إليهم خالد سليمان، وزيراً للزراعة والري، لإكمال النقص.



## ناجي السويدي رئيساً للوزارة الصامته الباكية!

د. قصي محمود الحسنوي

الحكومة، التي تستند إليه في كل وقت وزمان وأن الحكومة قد أهملت مبادئ الحزب، وأنها حاكمة بغير المنهاج الذي أقره الحزب وأقسم الشيخ احمد، على أن يكون له دستور في العمل، وهذا المنهاج، هو منهاج المرحوم عبد المحسن السعدون، الذي خطه بيده، وقال أن الحكومة إذا كانت عاجزة عن تطبيق هذا المنهاج فلتنسحب .

أما حكمت سليمان، فقد اتهم وزارة ناجي السويدي، بأن ليس لها منهاج في عملها، ثم خطب بعد ذلك، عدد آخر من أعضاء "حزب التقدم" مؤكداً ما قيل عن عدم التزام وزارة السويدي بمنهاج السعدون، وبعد ذلك توجه الوزراء التقدميين إلى الملك فيصل الأول، للنقاش والمداولة.

وإلى جانب ذلك، فقد عانت وزارة ناجي السويدي أيضاً من السياسة البريطانية المعادية تجاه وزارته، مما دفعه ذلك، للوقوف موقف المعارض لتلك السياسة.

ونتيجة لذلك كله، اضطر ناجي السويدي إلى تقديم استقالته إلى الملك فيصل الأول، في 9 آذار 1930 .

وإثر استقالة وزارة ناجي السويدي، أعرب "حزب التقدم" عن احتجاجه، كما حدث احتجاج شعبي، إذ تقرر إقامة مظاهرة شعبية في بغداد في (جامع الحيدرخانة)، تتمر باتجاه البلاط الملكي، ثم إلى دار الاعتماد البريطاني، ثم تقصد مقر "حزب التقدم" ، وتطلب منهم موقفاً مشرفاً يحفظ قضية البلاد ويصونها من التراجع.

وفي السياق ذاته، عقد "حزب التقدم" ، بعد ظهر يوم 12 آذار 1930، جلسة خطيرة للنظر في الوضع السياسي الراهن، فقام السويدي رئيس الوزارة المستقيلة ورئيس "حزب التقدم" ، ولقى خطبة أوضح فيها كيف أرادت وزارته أن تنفذ منهاجها، وتقتصد في النفقات وتمارس السلطة في الحكم وحدها، مضطلة بأعباء المسؤولية التي اعتقدت انها تسلمتها، وكيف اصطدمت مع الاستشارة البريطانية، في وضع الميزانية والاستغناء عن ثمانية مفتشي شرطة وخمسة مفتشين إداريين، وكلهم من البريطانيين، وكيف عارضت الجهة البريطانية هذه الخطة، ووقفت عقبة في سير الميزانية ووصولها إلى البرلمان تامة حسب رأي الوزارة ومنهاجها، كما أكد أيضاً أنه قبل 25 يوم وردت برفيقة من وزارة المستعمرات، إلى المعتمد السامي في بغداد، أشارت إلى أن تمارس الحكومة العراقية السلطة الحقيقية، لا السلطة الأسمية. كما قال أيضاً: " أننا ربما في استقالتنا قد أثرتنا على الوضع، بحيث نحمل الجهة البريطانية على التسليم بالمبدأ الذي تريده الحكومة العراقية".

وفي سياق ذلك، تكلم ناجي السويدي وغيره، بوجوب تكليف الحزب للسويدي، بصفته رئيساً للحزب، في أن يكون واسطة للتفاهم، مع المراجع العليا في نقطة الخلاف الأخير، وفي إبلاغ تلك المراجع بأن الحزب متمسك بمنهاج الوزارة وهو منهاج الحزب. وقد لقيت هذه الفكرة تأييداً من أكثر أعضاء الحزب الحاضرين، حيث تكلم أحمد الشيخ داود، وبين: " أن هذه الطريقة لم تكن معروفة في تقاليد الحزب قبل اليوم، وأن الدستور قد أودع للملك اختيار من يراه كفواً لتأليف الوزارة ويختار الرئيس أعضاء وزارته، ثم تأتي الوزارة إلى الحزب وتناقش معه في منهاجها".

اجتمع ناجي السويدي في 17 آذار 1930، بالهيئة الإدارية لـ "حزب التقدم" ، وبعد المداولة بين رئيس الحزب وهيئاته الإدارية، أعلن السويدي أنه غير راغب في كرسي رئاسة الوزراء، وأن الرئاسة ستكون لأحد الثلاثة (نوري السعيد أو حكمت سليمان، أو عبد العزيز القصاب).

عن رسالة (حزب التقدم في العراق ودوره السياسي 1925-1931 دراسة تاريخية )

خطباً شديدة اللهجة وحملوا على بعض أعضاء الوزارة، فلم يشأ آخرون من أعضاء الحزب أن يسكتوا تجاه هذه الحركة التي تؤثر على مكانة الوزارة وموقفها وتضعف أركانها، كما أنها تصدع جوارب الحزب. ثم خطب رئيس الحكومة ناجي السويدي، فأشار على أعضاء الحزب، أن يحرروا أفكارهم من البلبلة، فأما أن يبقوا على ثقهم بوزرائه، وأما أن يسحبوا هذه الثقة ووزارته مستعدة لأن تنسحب من الميدان بكل إقدام، فأجمع أعضاء الحزب المجتمعون على تجديد الثقة بالوزارة وأيدوها كل التأييد، يستثنى منهم نفر ضئيل من المعارضين لها. وهذه الحالة خاصة في داخل الحزب.

وقد سبقت هذا الاجتماع، جلسة صاخبة في مجلس النواب، قام خلالها عدد من أعضاء "حزب التقدم" ، بمطالبة وزارة ناجي السويدي، بتبيان عملها والخطط التي تسير عليها .

ومن الجدير بالذكر، فقد كان حكمت سليمان، أحد أقطاب "حزب التقدم" ، من أبرز المعارضين لوزارة ناجي السويدي، ولاسيما أنه أصطف مع المعارضة البرلمانية ضد الوزارة، وتجدد الإشارة، إلى أن "حزب التقدم" ، تظاهر إثر انتحار رئيسه السعدون بالتكاتف والترص، واخذ شعور عميق بالثبات على المبدأ، إلا أن الحزب في ظل رئاسة ناجي، انتابه الانشقاق، فقامت جماعة من أعضاء الحزب بالاقتراب من المعارضين ليشكلوا كتلة معارضة قوية ضد وزارة ناجي السويدي، ويعود ذلك، إلى أن بعض قيادات الحزب، لم ترغب بالسويدي، لا رئيساً للحكومة ولا رئيساً للحزب، فبرزوا كمعارضين له.

وفي ضوء ذلك، عقد "حزب التقدم" جلسة هامة، في 6 شباط 1930، ألقى فيها رئيس الوزراء ورئيس الحزب خطبة مسهبة، أنكر فيها على الحزب الحال البادي فيه وقال: " أن حال الحزب هذه لا تؤيد الحكومة في موقفها ولا تظاهرها في المعترك السياسي مع الأجنبي تسير إدارة البلاد بالحزم والقوة، وأن الحكومة الآن في نضال مع الأجنبي في القضايا الراهنة".

فرد عليه الشيخ أحمد الداود، مبيناً أن الحزب مترص وأنه شاعر بمسؤوليته عن إدارة البلاد، وأن واجبه يقضي بمحاسبة

وقد وصفت جريدة "العالم العربي" استنيزار ناجي السويدي، لرئاسة الوزارة بـ "حفلة الاستنيزار الصامته الباكية" ، فبعد أن قام أعضاء "حزب التقدم" بزيارة قبر السعدون توجهاً إلى بناية الحزب، حيث القيت الخطب في ذكر محاسن أخلاق السعدون، وسجاياه السامية وكرروا الموثيق بتأييد مبادئ الرئيس الراحل، كما قام الوزراء أيضاً بعد مغادرة البلاط الملكي، بالتوجه إلى جامع الحضرة الكيلانية، حيث كان أعضاء "حزب التقدم" ومعظم النواب من الأحزاب مجتمعين في المكان، فقام ناجي السويدي، بقراءة سورة الفاتحة على قبر السعدون، كما تعهد الوزراء عند قبر السعدون، بأن يسيروا على برنامج، وإلى جانب ذلك، فقد شكر ناجي السويدي، إعلان الملك فيصل الأول، لإسناده منصب رئيس الحكومة إليه، حيث فاتح زملاءه الوزراء في الأمر فسارعوا إلى تلبية الإرادة الملكية. وفي ضوء ذلك، اجتمع أعضاء "حزب التقدم" وقرروا بالإجماع انتخاب ناجي السويدي رئيس الوزراء، ليكون رئيساً لـ "حزب التقدم". وتنبغى الإشارة، إلى أن ناجي السويدي، أكد خلال لقائه بالملك فيصل الأول، أن الوزارة ستواصل السير على النهج الذي اختطه عبد المحسن السعدون، إلا أن الوزارة الجديدة واجهت مشاكل معقدة على الصعيد السياسي والاقتصادي، فدار الاعتماد البريطاني في بغداد لم تكن منسجمة مع الوزارة، لأنها أعلنت أنها ستسببر على منهاج الوزارة السعدونية السابقة، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية القت بظلالها على العراق مما جعل مهمة الوزارة غاية في الصعوبة.

وعلى ما يبدو، أن أعضاء "حزب التقدم" قد انقسموا ما بين مؤيدين وغير مؤيدين لوزارة السويدي، فقد عقد الحزب اجتماعه فتجلت فيه ظاهرة جديدة، فخطب بعض أعضاء الحزب



# ناجي السويدي رجل دولة.. وفقه الدستور



## عبد القادر البراك

لما طلعت علينا الصحف المحلية بنياً تحقق الامنية الاخيرة لفخامة الراحل الكبير ناجي السويدي في ان تضم رفاته الارض التي انبتته، دهمتني سورة نفسية كتلك السورات التي تفجأ الشخص حين يواجه بمامله - بعد طول التحرق للفضى الى البأس - على غير ترقب ولا انتظار! ذلك لانني اعتبر عدم قيام الكتاب والساسة بتعريف الجيل الطالع بمقومات فخامة ناجي السويدي - وسواء ممن ملكوا مثل مزايه الشخصية ومؤهلاته العلمية، ودرسته في مختلف مناحي الحياة التي ضرب بنشاطه فيها لخدمة بلده تهاون مخل بحق تاريخ العراق السياسي الحديث، فضلا عما فيه من بخص لجهود انسان جاهد - والجهاد عمل نبيل لذاته على ما يقول «جوت».

ولقد قلت لنفسي - وانا في غمرة ما دهمني حين اطلعت على خبر نقل رفات فخامة السويدي الى العراق - ان هذه هي الفرصة الاخيرة التي يجب ان يهتبلها رجال الفكر والسياسة والقلم لا يفاء حق هذا الفقيه الشهيد ان كان من وكدهم ايفاء حق العاملين، ومن هجيراهم نصفه المخلصين المغبونين، او شجب المجرمين المستعجلين!! فان لم يحرك هذا النبا الا القلة الضئيلة من هؤلاء فيالقيمة لجهود وبالرزية البلد العاق الكنود! واردت لنفسي الاسهام في هذه المناسبة فوجدتني حبال رجل ذي حياة عريضة كما يقول ابن سينا

- لا يتسع للكاتب العجلان التبسط في التحدث عنها لسعتها وتباعد ما بين اطرافها، ولا يطبق اجمالها لانها بمجموعها فنية بالتحدث والتنويه. ولن يتهدأ للكاتب استخلاص حقيقة السويدي دون الجدل الذي يقتضيه تتبع هذه الحوادث واستخلاص القليل الذي يدل على الكثير. استخلاصا يرضى الحق والتاريخ. ولكن كل ذلك لم يصدق عن ان اقصر موضوعي على ناحيتين هامتين من نواحي حياة هذا الفقيه يستطيع القارئ من خلالهما ادخال اي حادثة تتعلق به ضمن هاتين الناحيتين ليأمن الزلزل ويتوقى الشطط.

واول هاتين الحقيقتين هي ان اعداد "الفتى" ناجي السويدي المنحدر من اصلاص العباسيين، والنامي في احضان رجال انقطعوا لخدمة العلم في ذلك الوقت كان اعداداً لخدمة دولة عظمى - هي الدولة العثمانية - وان الفتى السويدي قد ملك - بحكم البيت الذي ربي به - يوحكم الامل الذي عقده ذووه على جهوده - كل ما يؤهله لان يكون على رأس العاملين في تثبيت كيان الدولة. فلما ان اعلنت الثورة العراقية وابلى يوسف السويدي وابناؤه الميامين الجهود في سبل تثبيت الحكم الوطني تحت ظل جلاله الملك فيصل كان الرجل ناجي الذي اعد لخدمة الدولة العثمانية في طليعة العاملين على خدمة الدولة العراقية الفنية برصده الذي ترسب في ذهنه ونفسه وقلبه يوم ارادوا اعداد. لخدمة الدولة العلية.. وطبيعي ان هذا الرصيد الضخم كفيل بان يحقق للدولة العراقية في ذلك الابان ما كانت تلتوي تحقيقه ولقد طغت "شخصية رجل الدولة" عليه فما تركت له لونا في السياسة الحزبية!! وايام استحوذ روح اليأس على كافة

الساسة العراقيين بعد انتحار السعدون - رحمه الله - شخصت الابصار الى ناجي السويدي - لهذه الظاهرة فيه - لرأب الصدع وتجديد مآثر من روح التطلع الى النهوض بالبلاد. وردت الاوساط ما جهر به الاستاذ الجواهري.

ناجي لسان النثر قم واخطب بهم واعن لسان الشعر يا "ميرابو"! ولقد بلغ من اعتداد ناجي السويدي بشخصية (رجل الدولة) جدا يستطيع الكشف عنه من يرجع الى محاضر جلسات مجلس النواب والاعيان ليلمس في خطب هذا الفقيه حدة الذهن وسعة النفس والتقصي البعيد والادراك الصحيح مع البيان العذب الذي لا يرقى به الاعتداد الى النفع ولا تنحصر به الخصومة الى البذاء، مضافا الى ذلك براعة الاستعانة بالامثال الشوارد.

ومتى بلغ الانسان غاية ما يطمح اليه في التعبير عن كفاءته دبث الى نفسه روح السخر، التي لا مجد متنفسا لها الا عند ذوي النفوس الكبيرة ولعل ابلغ سخرية للفقيه الغالي تلك الحادثة التي استشهد فيها بببت رائع من الشعر يثنيك عن اكثر من جانب من جوانبه فقد حدثني بعض من اتق به قال:

حين التأت الامر على القائمين بحركة مايس ١٩٤١ التي كان السويدي من اقطابها قر رأي الوزارة القائمة انذاك على ايفاد الفقيه الى المملكة العربية السعودية فامتثل لامر على الرغم من "اللعبة" التي كشفت له عدم توقعه توفيقها ونجاحها، وما ان وصل النجف حتى تصدى له من يسأل عن حقيقة الحال فلم يزد في جوابه على تمثله بالببيت المشهور:

اذا قلت لا ادري فتلك مصيبة وان قلت ادري فالمصيبة اعظم!

وقد كان حرياً بي ان لا اصدق هذه الحادثة برغم يقيني الثابت بعدم استغراب وقوعها من رجل دولة مدرك ساخر كالسويدي. ولكن فخامة الاستاذ توفيق السويدي. اكد هذه الحادثة يوم اراد بعض النواب والاعيان الاعتذار عن بعض من ايدوا حركة مايس بأنهم كانوا مضطرين ومقسرين! لقد اجاب فخامة توفيق السويدي بان السياسة لا تعرف الاضطراب وان السياسيين الجادين لا يتذرعون بمثل هذه الذرائع الناقصة! قالها دون ان يفكر بان يشفع لآخيه الكبير وهو في منفاه الساحق الرهيب وذلك لادراكه حقيقة ما تنطوي عليه نفسية هذا الاخ!

وثاني هاتين الحقيقتين ان ناجي السويدي ممن ساهموا في وضع اكثر القوانين والانظمة المعمول بها اليوم العراق وقد اعانه (دور اعداده) في الاسهام باعداد القوانين، كما مكنته عارضته القوية وبيانه السائغ من اليأس كل ما يراه ثوبا يقنع به معارضيه فناة لا يعقبها الندم ولا يخشى عليها من المعاودة!

وهو في هذه الناحية قريب من المحامي الخطير والمجاهد الكبير ابراهيم بك الهلباوي. الذي يشهد له كل رجال القانون بقدرته على ان يلبس الرأيين المتعارضين من الاسباب الثبوتية ما يضمن لكليهما البقاء! وقد جرت هذه الذهنية على (الهلباوي) نقمة الاوساط الوطنية في مصر يوم تولى الدفاع عن (النيابة) في حادثة (دنشواي) كما جرت هذه الذهنية على الفقيه السويدي النهائية التي تمت فصولها بعودة الرفات الى البلاد.

رحم الله ناجي السويدي فلقد كان رجل دولة.. وفقه دستور!

عن كتاب (اعلام من الشرق)

# ناجي السويدي

## وحزب التقدم بين الرئاسة والانسحاب

إعداد : رفعة عبد الرزاق محمد



للتعريف بشخصية ناجي السويدي وهو احد اركان الدولة العراقية منذ تأسيسها سنة 1921 اذكر :

ولد ناجي يوسف السويدي في بغداد سنة 1882 م ويأتي لقبه السويدي نسبة إلى جده الأكبر عبد الله السويدي والذين تعود أصولهم إلى آل مدلل من القاطنين في قضاء الدور شمال سامراء وينتسبون إلى جدهم الأكبر العباس بن عبد المطلب عم الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) . وأل السويدي اشتهر رجالها بالعلم والأدب والافتاء والتدريس فهو الابن الأول للشيخ يوسف السويدي أحد رجال ثورة العشرين وأحد قضاة العراق وعند قيام الحياة النيابية في العراق عين عضواً بمجلس الأعيان واختير اول رئيس لمجلس الأعيان في العراق في 16/ تموز / 1925/ وجدد انتخابه حتى 16 / تموز / 1929 و ناجي السويدي شقيق توفيق السويدي رئيس وزراء العراق و عارف السويدي القاضي العراقي و الدكتور الطبيب شاعر السويدي وقد تلقى السويدي تعليمه في المدارس العثمانية ومن ثم في المدارس الفقهية .بعدها غادر إلى إسطنبول ليدرس الحقوق هناك حيث أتم دراسته فيها سنة 1905 م . شغل السويدي منصب القضاء في ظل الإدارة العثمانية في كل من البصرة، بغداد واليمن ثم تولى الإدارة المركزية في بلدة الكاظمية 1911 و النجف 1913 . وعمل في الداخلية العثمانية، لكن العثمانيين حاولوا إيقافه عن الإصلاح فاستقال من وظائفه سنة 1918 والتحق بحكومة دمشق واليا على حلب ومستشاراً للملك فيصل أبان حكمه لسوريا . شغل السويدي مناصب عديدة بعد تأسيس المملكة العراقية حيث شغل منصب عضوية البرلمان ثلاث مرات ما بين عامي 1925 - 1932 كما شغل كذلك منصب رئيس الوزراء في الفترة الممتدة ما بين 18 تشرين الثاني 1929 إلى 23 آذار 1930 وشغل كذلك منصب وزير العدل مرتين الأولى في سنة 1923 و الثانية في سنة 1925 . وتوفي في معتقله في جنوب أفريقيا في الثامن عشر من اب 1924 . كان ناجي السويدي كغيره من مؤسسي الدولة العراقية وعلى رأسهم الملك فيصل الاول ، مؤمناً بدور الأحزاب السياسية في البلاد، حيث قام برئاسة حزب سمي بـ ”حزب الأمة“ في 20 آب 1924، إلا انه ترك هذا الحزب، بسبب انشقاقه إثر فشله في الانتخابات النيابية سنة 1925، ولذلك قرر الانضمام إلى ”حزب التقدم“ ، فأصبح بذلك الرجل الثاني في ”حزب التقدم“ بعد رئيسه عبد المحسن السعدون، واطلق عليه لقب ”خطيب حزب الاكثرية في المجلس النيابي“ او ”دماغ حزب التقدم“ . وقد أشيد به من قبل جريدة ”العالم العربي“ وعدت وجوده في ”حزب التقدم“ قوة للحزب،

طريقه يعقد (اجتماع اسبوعي) في بناية الحزب للمحادثات والمداولة في الموضوعات الحاضرة. وطلب، ناجي السويدي من أعضاء الحزب الالتزام بحضور الاجتماع الاسبوعي لـ ”حزب التقدم“، وفي ضوء ذلك، تواصلت اجتماعات الحزب، إذ اجتمع في 10 حزيران 1930، بعض أعضاء ”حزب التقدم“ ، في مركز الحزب وكانوا بقدر عدد الأصابع أو يزيدون قليلاً، وفي مقدمتهم ناجي السويدي رئيس الحزب، وتوفيق السويدي رئيس مجلس النواب، وحكمت سليمان وعبد العزيز القصاب والشيخ أحمد الداود ومصطفى عاصم وغيرهم، وقد تداولوا في أمر جمع الحزب للنظر في بعض المسائل ومنها ”هل من المشروع قانوناً حل المجلس أم لا؟“ . وأقترح بعضهم ارسال دعوة إلى أعضاء الحزب الذين هم خارج العاصمة، لكي يجتمعوا في العاصمة. وفي سياق ذلك، أبدى ناجي السويدي رئيس مجلس الوزراء السابق ورئيس ”حزب التقدم“ ، في حديث له أمام أعضاء الحزب استنكاره الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات النيابية في العراق لسنة 1930، وقال ” أن المقاطعة بشكليها الحاضر مضره للبلاد.“ وتنبغي الإشارة إلى ، أن ناجي السويدي تدمر كثيراً من المعارضة القوية التي تعرض لها من قبل قيادات ”حزب التقدم“ وأعضائه، لذا قرر ترك رئاسة الحزب، كما انقسمت الهيئة العامة للحزب ما بين مؤيد لبقاء الحزب والاستمرار في العمل السياسي، وبين محبذ لإنهاء أعمال الحزب وتوقفها، غير أن توفيق السويدي كان من مؤيدي استمرار الحزب بالعمل، ولهذا أعلم وزارة الداخلية في 24 كانون الأول 1930، بالهيئة الجديدة (الرابعة) التي انتخبها الهيئة العامة للحزب وجاءت كالتالي : توفيق السويدي رئيساً، عبد العزيز القصاب نائب للرئيس، أما الهيئة الإدارية للحزب فضمت: محمد أمين زكي، عبد المجيد علاوي، مصطفى عاصم، الشيخ احمد الداود، خالد سليمان، احمد الراوي . وكانت هذه الهيئة من العناصر التي لا تود التعاون مع نوري السعيد، الذي حاول أن يجذب إليه ”حزب التقدم“، وعلى أية حال، فقد استقال توفيق السويدي من رئاسة الحزب إثر قبوله وظيفة وزير مفوض في طهران كبداية للعلاقات السياسية الجديدة مع إيران. وقد كان للملك فيصل الأول، دور كبير في التأثير على توفيق السويدي، وإقناعه بقبول لوظيفة وتركه للحزب . وفي سياق ذلك، تم انتخاب هيئة إدارية جديدة لـ ”حزب التقدم“ (الخامسة والأخيرة)، حيث انتخب عبد العزيز القصاب، رئيساً للحزب ومحمد أمين زكي، نائباً للرئيس. بعد انحلال الوزارة السعدونية الرابعة، وذلك بانتصار السعدون في 13 تشرين الثاني 1929، أصدر الملك فيصل الأول إرادته الملكية إلى ناجي السويدي، وزير الداخلية في الوزارة المنحلة بإسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة اليه وفي 18 تشرين الثاني 1929، صدرت إرادة ملكية أخرى تقضي بتأليف ناجي السويدي للوزارة، فأصبح رئيساً للوزراء إلى جانب احتفاظه بمنصب وزير الخارجية. وقد خلف ناجي السويدي، السعدون في الوزارة كونه الشخص الذي يليه في زعامة ”حزب التقدم“ فألف الوزارة، كما احتفظ بجميع زملاء السعدون (الوزراء) مضيفاً إليهم خالد سليمان، وزيراً للزراعة والري، لإكمال النقص. مراجع المقال :اعلام السياسة في العراق الحديث . حزب التقدم ودوره السياسي - شخصيات عراقية - مذكرات توفيق السويدي .

وإذا كان أعضاء الحزب بنفس شاكلة ”السويدي“ فإن الحزب سيكون من اقوى الأحزاب. إثر انتصار رئيس ”حزب التقدم“ عبد المحسن السعدون، تم انتخاب ناجي السويدي من قبل أعضاء الحزب رئيساً للحزب خلفاً للسعدون، إلا انه ترك ”حزب التقدم“ واسهم في تأسيس حزب معارض لـ ”وزارة نوري السعيد الأولى سنة 1930، سمي بـ ”حزب الاخاء الوطني“. فضلاً عن انه كان عضواً في لجنة وضع الدستور العراقي، حيث طبعه بأفكاره فسمي ”فقيه الدستور العراقي“ ، كما اختير عضواً في الأكاديمية السياسية الدولية في باريس، التي تضم كبار رجال السياسة والرجال الدبلوماسيين في العالم، فضلاً عن دوره في عقد معاهدة مع (الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث سمح للأمريكان بأن يمتد نفوذهم عن طريق فتحهم المعاهد العلمية والتبشيرية. فضلاً عن ذلك، فقد كان عضواً في المجلس التأسيسي، كما مثل مجلس النواب العراقي (لثلاث مرات)، ومثل مجلس الاعيان لـ(مرتين). وفي سنة 1941، شارك في حكومة الدفاع الوطني، كما شارك في ”حركة مايس“ العسكرية ضد القوات البريطانية فألقى القبض عليه ونفي قسراً الى جنوب أفريقيا في (سالسبورج) حيث توفي هناك في 17 آب 1942، بسبب اعتلال صحته، وبعد سبع سنوات تقريباً نقل جثمانه الى بغداد ودفن فيها بتاريخ 23 كانون الثاني 1949.

التقدم ليسيروا بالبلاد على طريق العز والحكمة». وعلى أية حال، فبعد انتصار عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ورئيس ”حزب التقدم“ ، قرر أعضاء الحزب الاجتماع في 26 تشرين الثاني 1929، وانتخبوا بالاجماع ناجي السويدي ”رئيس الوزراء“ رئيساً للحزب خلفاً للسعدون، إلا أن بعض أعضاء ”حزب التقدم“ ، كانوا لا يعدون ناجي السويدي زعيماً لهم ، ما عدا المحامي مصطفى عاصم عضو الهيئة الإدارية لـ ”حزب التقدم“ ، الذي يعد أخلص صديق للسويدي ولا غرابة في هذا الموقف، إذ أن العديد من أعضاء ”حزب التقدم“ ، كانوا يمثلون الركائز الأساسية ليس في ”حزب التقدم“ ، حسب، بل في الحكومة العراقية أيضاً، ولذلك فإن البعض منهم استنكر رئاسة الحزب على ناجي السويدي وعلى الرغم من ذلك، فعندما قدم ناجي السويدي استقالته من الوزارة، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة نوري سعيد في 24 آذار 1930، دعا السويدي، رئيس ”حزب التقدم“ ، أعضاء الحزب، إلى مأدبة شاي في (26 آذار 1930)، في بناية الحزب حضرها معظم أعضاء الحزب، وحضرها من الوزراء نوري السعيد وجمال بابان وزير العدلية وجميل الراوي وزير المواصلات والاشتغال وعبد الحسين الجلبلي وزير المعارف، وقد خطب نوري السعيد في هذه (المأدبة الوادعية)، خطبة استعرض من خلالها مناهجه، وأظهر تصميمه على تنفيذه، ثم غادر بناية الحزب إثر إلقائه خطابه، ثم ألقى ناجي السويدي خطبة قال فيها : ”كلنا اخوان ولا يجوز أن يحصل خلاف في الأفكار بين الأخوان، ولكن رابطة الأخوة لا تنقسم بينهم. وهكذا التقدميون أخوة.“ وعلى ما يبدو، أن هذه الأجواء السياسية قد حفزت ”حزب التقدم“ ، للتفكير بالمصير والعمل فأتخذ

# ناجي السويدي وأسرته و حزب التقدم

د. حميد حسون العكيلي



إن المتتبع لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، يجد أن المتصدين للحكم فيه، جلهم من الأسر المعروفة، ذات النفوذ الاجتماعي البارز، والذين ارتبط بعضهم ببعض بروابط القرابة والمصاهرة، فشكّلوا فيما بينهم نخبة سياسية حكمت العراق لعقود.

وفي الواقع، إن إرتقاء الأسر المتقاربة والمتصاهرة للحكم لم يأت من فراغ، بل ارتبطت بعوامل متعددة، لعل أبرزها العامل الديني، الذي منح لصاحبه مكانة اجتماعية كبيرة. في حين أسهم العامل الاقتصادي في تعزيز المكانة الاجتماعية للأسر الحاكمة، حيث أصبح من يملك المال، باستطاعته الوصول وتسهم المواقع الرفيعة في الدولة، والذهاب إلى أفضل الجامعات العالمية ليعود ويصبح من الذوات الذين يشار إليهم بالبنان.

ومن أجل معرفة دور تلك العوامل، في دفع بعض الأسر إلى دست الحكم، لابد من تتبع الجذور الاجتماعية والسياسية لتلك الأسر، حتى تصبح الصورة متكاملة وواضحة المعالم.

أسرة السويدي :

تعد أسرة آل السويدي، من الأسر التي عرفت بالعلم والأدب والإفتاء والتدريس والتأليف والسياسة، ليس في بغداد فحسب، بل في أرجاء المعمورة كافة. وقد جاء لقب السويدي إلى الأسرة من عبد الله بن الحسين بن مرعي الدوري، حيث كان له زميل بالدرس يدعى حسين افندي الراوي، الذي كان يرأسه عام ١٧٠٤ على عنوان خاله الملا عبد الله ابن اخت الملا أحمد بن سويد، ثم اختصها إلى الملا عبد الله السويدي، واشتهرت العائلة بهذا اللقب، لاسيما وأن عبد الله كان من أبرز علماء عصره، وله آثار كبيرة. مع العلم، أن نسب العائلة يرجع إلى العباس بن عبد المطلب القرشي، أي أنها تعود إلى الفرع العباسي من الدوحة الهاشمية.

لقد سكنت هذه الأسرة في قرية الدور شمال سامراء، وانجبت رجالاً كثر، كان لهم دور كبير في العراق، يأتي في مقدمتهم عميد الأسرة يوسف بن نعمان العباسي المعروف باسم يوسف السويدي، المولود في بغداد عام ١٨٥١، وقد نشأ نشأة دينية، حيث تعلم العلوم المعروفة في زمانه، الأمر الذي دفع السلطات العثمانية إلى تعيينه قاضياً شرعياً في أكثر من مكان من ولاية البصرة. وقد كان يحظى باحترام وتقدير السلطان عبد الحميد الثاني، الذي منحه رتبة يُوْمَن به حياته، مع موارد خاصة في الزراعة والعقارات، وعلى رتبة علمية استغنى من خلالها عن وظيفته واستقر في بغداد، وبعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، كان له نشاط ملموس في توجيه السياسة العراقية، من خلال رئاسته لمجلس الأعيان حتى وفاته في ٢٨ آب عام ١٩٢٩، وقد نعتته الأوساط الثقافية والسياسية بكلمات تآبين وقصائد رثاء. مع العلم، أنه كان متزوجاً من السيدة عائشة خانم ورزق منها بخمسة أولاد، وهم كل من ثابت الذي قتل عام ١٩١٥ في مذبحه الأرمن، وناجي وعارف وتوفيق وشاكر، الذي كان مهتماً بتحصيله العلمي (الطب)، ولم يول السياسة أي اهتمام في حياته كان أبرزهم ناجي وعارف وتوفيق، الذين أدوا دوراً مميزاً في السياسة العراقية، فقد استطاع الأول أن

يُكمل تحصيله العلمي العالي، ويحصل على شهادة الدكتوراه في القانون، من مدرسة الحقوق في اسطنبول، حيث تخرج منها، وكان ترتيبه الرابع بين أقرانه، الأمر الذي يؤكد على أنه كان ذكياً في تخصصه القانون حتى لقب فيما بعد بفقهاء الدستور. وقد تزوج من فتاة شركسية هي، بتول يارد جرجيس، شقيقة زوجة عبد الكريم السعدون شقيق عبد المحسن السعدون، وأنجبت له ولداً واحداً اسمه نزيه، وأربع بنات، تصاهر من خلال ثلاث منهن مع عبد العزيز المظفر، الذي تزوج ابنته الكبرى نزهت، ومع محمود المدرس الذي تزوج ابنته الثانية عفت، ومع أسرة العمري، حيث تزوجت ابنته الثالثة نعمت من سعاد هادي أمين العمري، في حين لم تتزوج ابنته الصغرى نجاة، وقد ارتقى ناجي السويدي منصة السياسة، من خلال تسنمه مواقع رفيعة في العهد الملكي.

أما عارف السويدي المولود في بغداد عام ١٨٨٣، فقد اتم دراسته الجامعية في مدرسة الحقوق، ليمارس مهنة المحاماة، ثم أصبح أستاذاً في مدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩٠٨، وله مؤلفات قانونية متعددة، مكنته من أن يتقلد وظائف إدارية مهمة خلال العهد العثماني، مع العلم، أنه شارك في ثورة العشرين، حيث نفي إلى جزيرة هنجام، وبعد عودته من النفي تقلد مناصب مختلفة

في العهد الملكي.

أما الشخصية البارزة الأخرى في أسرة السويدي، فهو سليمان توفيق يوسف المعروف باسم توفيق السويدي، المولود في محلة خضر الياس ببغداد عام ١٨٩٢، حيث استطاع مواصلة تحصيله العلمي بتفوق كبير، الأمر الذي مكّنه من السفر إلى باريس، لإكمال دراسته للحقوق هناك، وبعد عودته إلى اسطنبول، شغل وظائف مختلفة لاسيما في بلاد الشام، إلى أن عاد إلى العراق

عام ١٩٢١، ليتدرج في الوظائف الحكومية، ويصل إلى أرفع المستويات، وأصبح من النخبة السياسية التي أدت دوراً كبيراً طيلة العهد الملكي.

حزب التقدم

ولم يخل حزب «التقدم» الذي تأسس عام ١٩٢٥ من المصاهرات وصلات القرابة، فرئيس الحزب عبد المحسن السعدون تربطه روابط مصاهرة مع الأخوين ناجي وتوفيق السويدي، إذ كان الأول (ناجي)، الرجل الثاني في الحزب، وأصبح رئيسه بعد انتحار السعدون، حتى اطلق عليه لقب «دماغ حزب التقدم»، وهو عديل عبد الكريم السعدون، شقيق رئيس الحزب، والثاني توفيق السويدي، الذي ترأس حزب التقدم، بعد أن ترك اخوه ناجي رئاسة الحزب، لأنه كان من المؤيدين لاستمرار عمل الحزب، وقد كان توفيق السويدي صهراً لـ(عبد المحسن السعدون)، بحكم زواجه من ابنة أخيه فخرية عبد الكريم السعدون. وعلى الرغم من تولي توفيق السويدي رئاسة الحزب في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٠، بعد انتحار عبد المحسن السعدون، وترك أخيه ناجي السويدي رئاسة الحزب، إلا أنه لم يستمر طويلاً، نتيجة اقناعه من قبل الملك فيصل الأول بقبول منصب وزير مفاوض في إيران، ليترك الرئاسة إلى نائبه عبد العزيز القصاب، حيث تشنت أعضاء الحزب في عهده، وانتصروا إلى أحزاب مختلفة، لاسيما حزب «العهد العراقي» بزعامة نوري السعيد.

وزارة ناجي السويدي

انتصر السعدون رئيس الوزراء في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩، تاركاً وصية لابنه الوحيد علي، مستغلاً الظروف القاهرة التي كانت يعيشها مع زوجته حورية هانم، التي كانت عصبية المزاج وحادة الطبع وحولت بيته إلى جحيم لا يطاق. ومهما يكن من أمر، فقد أنيطت تشكيل الوزارة إلى ناجي السويدي بوصفه الرجل الثاني في حزب «التقدم»، فضلاً عن، كونه عديلاً

لـ(عبد الكريم السعدون) شقيق رئيس الوزراء المنتصر، وهي المرة الوحيدة التي تولى فيها ناجي السويدي رئاسة الوزراء، ثم شغل بعدها مراكز وزارية ثانوية، وهذا ما يؤكد أن بانتحار السعدون، فقد بعض السياسة بريقتهم لاسيما المقربين منه والأصهار، أمثال ناجي وتوفيق السويدي، بحيث لم نسمع أسماءهم باستثناء الأشهر التي أعقبت انتحار السعدون مباشرة، والتي تولى فيها السويدي رئاسة الوزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار الملك لـ(ناجي السويدي)، قد جاء بعد أن طرحت عليه أسماء أخرى أمثال، ياسين الهاشمي، الذي استبعده الملك مؤكداً على أن بقاءه في وزارة المالية أفضل، واستبعد عبد العزيز القصاب، لأنه في نظره أصغر من الوزارة، كما استبعد نوري السعيد، لأن وقته لم يحن بعد، على حد تعبير الملك.

على أية حال، شكّل ناجي السويدي وزارته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩، من أعضاء وزارة السعدون نفسها، مضيفاً لها خالد سليمان لتعويض النقص. مع العلم، أن خالد سليمان تربطه صلة قرابة مع وزير الداخلية ناجي شوكت، لأن الأخير متزوج من ابنة راغب سليمان شقيق خالد سليمان. فضلاً عن، أنه يمتلك ارتباطاً عائلياً كبيراً لأنه شقيق محمود شوكت باشا بطل الانقلاب العثماني وأحد مفاخر تركيا القومية، لذلك فلا غرابة في رفض الحكومة التركية لترشيح خالد سليمان ليكون وزيراً مفاوضاً في انقرة، محل صخب نشأت الذي غيبه الموت، بحجة أن له علاقات واتصالات وثيقة مع تركيا ولا يمكن أن يكون سفيراً لدولة أجنبية، ونتيجة لذلك، تم اختيار رؤوف الجارجي لهذا المنصب، وتعيين خالد سليمان وزيراً للزراعة والري في حكومة ناجي السويدي.

عن رسالة (المصاهرات الاجتماعية وصلات القرابة وأثرهما السياسي في العراق الملكي)

# ناجي السويدي والتجربة الانتخابية الاولى سنة 1924

د. سامي عبد مشعب الموسوي



في عشرينيات القرن الماضي وفي بداية تأسيس الدولة العراقية، استثمرت الفئة المثقفة العراقية الأحداث الوطنية من خلال إظهار مواقفها تجاه البلاد، فعززت بذلك مكانتها الاجتماعية والسياسية لدى غالبية الشعب، أما مواقف هذه الفئة التي توزعت بين التأييد والرفض والسكوت، فقد شكلت علامة بارزة في قوة الحوار الذي التزمته هذه الفئة وفي الديمقراطية التي بدأت بواكبرها تظهر من خلال اختلاف وجهات النظر.



إلا ان دورهم قد برز بشكل مؤثر ولموس في انتخابات المجلس التأسيسي. فمنذ ان صدرت الإرادة الملكية في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٢٢، بالشروع في انتخابات المجلس التأسيسي، وجه المثقفون اهتمامهم الشديد إليه، إذ اعتبروه المرء الأمين الذي من خلاله ستعبر السلطة الدستورية إلى ضفة العراقيين بشكل يحفظ سيادة بلدهم واستقلاله. فقد عبر عنه المثقفون بعبارات تنم عن تصوراتهم الوطنية التي يهدفون من خلالها إلى ترسيخ القاعدة الاستقلالية والسيادة للعراق. فقد سماه الصحفي ابراهيم حلمي العمر وهو يترقب وقت انبثاقه بأنه "الساعة التاريخية"

التي تجمع مجمل الأحداث الوطنية ويعبر الشعب فيها عن ارادته. ووصفه ابراهيم صالح شكر، بأنه "محراب القضية العراقية"، وكلمة محراب تعني في دلالتها السياسية التحرر من ربقة التبعية والعبودية والتوجه نحو الحرية والاستقلال، واعتبره مثقف عراقي باسم مستعار هو "عراقي صميم" بأنه (لا استقلال بلا مجلس تأسيسي) كما ورد في صحيفة العاصمة البغدادية.

لقد تطلعت أنظار المثقفين العراقيين نحو المجلس، وعلقوا عليه أما لا كبيرة تهم العراق ورسدوا المواضيع التي سيتناولها، ومن أهمها المعاهدة العراقية البريطانية، ووضع دستور للبلاد، وسن قانون المجلس النيابي.

ولجسامه تلك المواضيع وحساسيتها، فقد دعو ان تظم تشكيلة المجلس أعضاء مثقفين من فئات القانونيين والسياسيين والاقتصاديين لأن المواضيع المطروحة للمناقشة هي "مزيج من السياسة والاقتصاد" لاسيما المعاهدة، وقد وضعوا في حساباتهم دقة الطرف الآخر، بريطانيا، التي (هي أمة سياسية عرفتها الأرض). فدعا الشاعر جميل صدقي الزهاوي إلى انتخاب أهل الاختصاص الذين سماهم (علماء بالسياسة) ودعا مثقفون آخرون إلى انتخاب (المختصين بالقانون). وبالفعل فقد تحققت مواقف المثقفين بانضمامهم إلى تشكيلة المجلس بالتصدي مع قانونيين ومحامين آخرين بارزين لمناقشة أعمال المجلس من الناحية القانونية. في السابع والعشرين من آذار ١٩٢٤ افتتح الملك المجلس التأسيسي بحضور المندوب السامي ولم يكن جميع الأعضاء المنتخبين حاضرين ومن ضمن مجموع (١٠٠) عضو حضره (٨٥) عضو وقد القى الملك خطاب العرش مذكراً بأن مهمتهم:

١. البت في المعاهدة العراقية ... البريطانية.
  ٢. اصدار الدستور العراقي.
  ٣. اصدار قانون الانتخابات.
- تم اجراء انتخاب رئاسة المجلس، فانتخب عبد المحسن السعدون رئيساً، وداود الحيدري وياسين الهاشمي نواباً للرئيس. ضم المجلس التأسيسي في تشكيلته أعضاء من مختلف الثقافات والألوان الاجتماعية، فقد ضم رجال سياسة وكبار الملاك والعسكريين السابقين ووجوه اجتماعية، فضلاً عن مجموعة من رجال القانون ضمت اثني عشر قانونياً، مثل ستة منهم

(نصف المجموع) من بغداد وحدها، وهم كل من ناجي السويدي وعبد الرزاق منير وعبد الجبار الخياط وانطوان شماس ورويين بطاط ويوسف الياس، ومثل اثنان منهم لواء الحلة وهما رؤوف الجادرجي ومزاحم الباجه جي ومثل واحد منهم لواء البصرة هو محمد زكي، وآخر مثل لواء اربيل هو داود الحيدري، ومثل لواء ديالى واحد منهم أيضاً هو جعفر العسكري الذي كان ينتمي إلى فئة العسكريين في الوقت نفسه، كما مثل واحد منهم لواء الديوانية هو عبد الرزاق الرويشدي).

فقد كانت المعاهدة العراقية البريطانية على رأس القائمة الموضوعية على بساط البحث والتداول، للخروج بقرار نهائي حول تصديقها أو معارضتها. إن أهم الاتجاهات التي تركزت في داخل المجلس هي اتجاه المعارضة للمعاهدة، والاتجاه الآخر المؤيد لها، وهناك اتجاه ثالث تحسن بالتحوطات التي تدعو إلى دراسة المستقبل والواقف التي تحدث في حالة معارضة المعاهدة أو تأييدها. فالذين أيدوا تصديق المعاهدة ووقفوا موقف المدافع عنها، كان يحدوا قسماً منهم حرصهم الوطني على سيادة العراق وعدم تجزئته فيما لو عارضوا بريطانيا، فإن بريطانيا سوف لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الغاء المعاهدة أو معارضتها، وسوف تلجأ إلى الضغوط السياسية امام عصابة الأمم، وكذلك التعرض العسكري لتشن به هجوماً يفضي إلى تمزق العراق.

عرض جعفر العسكري المعاهدة على المجلس بوصفه رئيساً للوزراء اعترض ناجي السويدي، على ان لا تكون نصوص المعاهدة في أيدي أعضاء المجلس فقط، بل يوزع نصها على جميع أبناء الشعب، لأن الشعب، في رأيه هو الذي يتحمل ضرر المعاهدة أو نفعها أي هو صاحب الحق في البت فيها. ودعا أعضاء المجلس للاسترشاد برأي الشعب على وفق رغباته وأمنيته، وكان هدفه الرئيسي من هذا الاعتراض، تمسكه العالي بقيم الوطنية ومعانيها.

ولم يعترض أحد على رأيه، مما يعد بحد ذاته كسباً مهماً، لا بل عد نصراً على الذين كانوا يطالبون بحصر الموضوع في لجنة خاصة، كما عزز أعضاء آخرون موقف ناجي السويدي وعضدوا موقفهم هذا بإيراد حجج قانونية لا مجال لنقضها ومنهم رؤوف الجادرجي ومحمد

زكي، وهما من النخبة القانونية، فعد مؤشراً لتحول نوعي في التفكير وفي أسلوب التعامل، خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان ما تحقق جرى في غمرة نقاش متشعب، تباينت فيه طروحات الأعضاء والمعارضين ومنهم المثقفون. لم يتوقف دور المثقفين داخل المجلس عند اتجاه محدد، بل تعدى ذلك ان خطى المثقفون خطوات واسعة في قيادة المناقشات داخل المجلس وابداء الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى بروز اتجاهات ثلاثة، شكلت الدعامة الرئيسية لوجهات النظر التي تباينت بين المتشددين والذين يدعون إلى المرونة.

فقد مثل الاتجاه الأول المتشدد ياسين الهاشمي ومحمد زكي، إذ أكدوا ان المعاهدة تثقل كاهل البلاد بقيودها وتضعف سيادته وتنسخ استقلاله. لذا طالبوا فقط بتعديلها على وفق ما جاء في تقرير لجنة المعاهدة.

أما الاتجاه الثاني فقد تميز أصحابه بالمرونة، والنظرة إلى الواقع وإلى توفر الامكانيات التي تؤهلهم إلى ان يكسبوا تقدماً من خلال إبرام المعاهدة، ورأوا ان المعاهدة ما هي إلا عجلة تدور بخطوات إلى الأمام، وهي أفضل من الانتداب، بغض النظر عن ثقل بنودها ونواقصها، كما أنكروا ببصيرة السياسي والقانوني والوطني، ان اقتناص الفرصة من خلال الحوار السياسي مع البريطانيين، سيؤثر بشكل ملموس على نوع العلاقة بين الحكومتين العراقية والبريطانية، مما يعطي وزناً سياسياً لحكومة العراق.

ومن الأمور المهمة التي أخذها أصحاب هذا الاتجاه بنظر الاعتبار وضع البلاد العام داخلياً وخارجياً، فقد قال ناجي السويدي، وهو من رواد هذا الاتجاه، عن المعاهدة: (انها على علاقتها أرجح لدينا من الانتداب وأفضل، رغم ثقلها ونقصانها)، لأن (وضعيتها ليست وضعية دولة مستقلة تمام الاستقلال حتى نتمكن من ان نعتقد معاهدة كما تعقدتها الدول المستقلة).

أما الاتجاه الثالث الذي تمخض عن دور المثقفين في مناقشات المجلس، فقد اتخذ الموقف القانوني سبيلاً مأموناً في مناقشة بنود المعاهدة، مع مراعاة الأعراف القانونية والدولية في تنظيم العلاقات بين الدول.

وقد برز في هذا الاتجاه نخبة من المثقفين القانونيين، منهم رؤوف الجادرجي، وعبد الرزاق منير، وعمر الحاج علوان، إذ أخذوا على عاتقهم دراسة بنود المعاهدة ومقارنتها بنود الانتداب، وخرجوا بنتيجة تؤشر قبولهم المعاهدة بشرط ان يتم تعديل بنودها على وفق ما جاء في تقرير لجنة المعاهدة التي كان أغلب أعضائها من المعارضة.

باشر المجلس التأسيسي مناقشات القانون الأساسي يوم الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٢٤، وانتهى من مناقشاته يوم العاشر من تموز من السنة ذاتها. وقد بذل المثقفون داخل المجلس جهوداً كبيرة طغت على بقية الأعضاء، وأداروا مناقشاته بوعي ثقافي منقطع النظير، لا سيما منهم القانونيون إذ ناضلوا من أجل اجراء تعديلات جوهرية على أهم مواد القانون الأساسي في اتجاه تعزيز وحدة العراق واستقلاله والحفاظ على مصالحه الحيوية، ويجاد المستلزمات القانونية الضرورية لإقامة نظام ديمقراطي، وتركيز سيادة القانون وصيانة الحريات العامة، وكانوا وهم يناضلون من خلال تشكيلة لجنة القانون الأساسي، يؤكدون على اشراك أهل الاختصاص ممن يحملون شهادة القانون والمطلعين على تجارب الأمم العربية والعالمية.

عن رسالة ( دور المثقفين في الحركة الوطنية في العراق )



# ناجي السويدي فقيه الدستور العراقي

حميد المطبعي



ناجي السويدي احد رموز التشريع العراقي، وكان قبل ان يضبط بنود الدستور العراقي ١٩٢٤ قد تلقى فيصل الاول على يديه التفقه بالدستور وبمواده القانونية، وقال للملك المؤسس: (علينا منذ الآن ان نبني عراقا دستوريا، الكل فيه يفكر ويعقل الحياة)، وتدفاً فيصل بكلامه ورد: (أخي: ان الأمة اعلى من اسرتي، والوطن اعلى من خصوصياتنا جميعاً..).

ومضى السويدي في اجتهاده القانوني يبني هياكل الدولة الوليدة، هنا يشير نظاما للدبلوماسية العراقية وهنا بصمة اخرى لبرلمان او مجلس اعيان حتى استحق لقب: (فقيه الاكثرية) على حد تعبير ياسين الهاشمي، الذي وجد فيه ليس خليب الجميع فقط بل هو الذي ستتحذ في افكاره الحرية بالمساواة، والارادة بوعي العصر الحديث!

وعندما اسس نقابة المحامين ١٩٣٣ خاطب الجمهور القانوني: (نحن في بداية الطريق وان كنا اهل سبق حضاري.. وعلينا ان ننتزع حقوقنا من ايدي الانكليزي شيئاً فشيئاً..) وهتف احد محامي النقابة الجديدة: (بدعم القانون وبدولة حق القانون سندعم استقلالنا) وعلق السويدي على الهتاف: (نعم نعم.. القانون هو قمة الحرية)!

ولشهرته في فكرة الدستورية، وشهرته في بناء قواعد اكثر الدساتير العربية، بمعاونة السنهوري فقيه القانون المصري، منح عضوية في الاكاديمية الدبلوماسية العالمية وعضويات آخر قانونية وسياسية في بلدان اوربية ١٩٣٠ - ١٩٣٥.. وعهدت اذ اراد الانكليز تعويقه في المجال التشريعي لكنه صاح في وجوههم: (ان مهنتي وطن يتقدم..) ولما احمر وجهه في عام ١٩٤١ وضع يده بيد رشيد عالي الكيلاني واسس حكومة الدفاع الوطني بداية لطرد آخر قوافل الاحتلال الانكليزي من العراق، لكن الحكومة سقطت في لحظة غادرة وجاء المحتل بقل عيني ناجي السويدي ونفاه الى روديسيا وهناك في غربته ومنفاه وضؤل جسده الشريف مات شهيداً في اسمى مراتب الشهادة الوطنية! وناجي السويدي (١٨٨٢ - ١٩٤٢) كأي رمز له امتداد في التاريخ العراقي له مؤيدون وخصوم فخصومه اخذوا عليه:

١. انه ملكي، وما دام العهد الملكي مدانا، فالسويدي مدان. ٢. فيه ثنائية - بين الوطنية والانكليزية المستوردة. ٣. الاكاديمية العراقية لم تحسم هويته الانتماية، فقد وقفت الموقف القلق ازاء ادواره الوطنية.

اما الوثائق الاجنبية فقد:

١. وصفته الوثائق العثمانية بأنه "يتستر بغطاء العثمانية لتمير وطنياته السرية".

٢. وصفته المس بيل بأنه: (ذكي لكنه مراوغ كالمسكة..)

٣. وجاء في تقرير بريطاني: (مستقبل ناجي السويدي يندرز بالخطر). وقد ارتفع في عين مؤيديه من خلال:

١. قال ليفيصل الاول وكان يرأس الوزارة العراقية ١٩٣٠: "ان الاوان لطرد المستشارين الانكليز في الوزارات العراقية، لكن الملك المؤسس رفض طلبه قائلاً: "الزمن مازال زمن الانكليز". واستقال: "اما انا فلست متفانلاً..". ٢. نجح كثيراً في نصوص المعاهدة العراقية البريطانية لصالح حقوق العراق، ولذلك تربص بتاريخه الانكليز.. ٣. لم يخضع لالاراجيف عندما صرخ في يوم بوجه نوري السعيد: "كفى ذلاً للعراق اقوى من تاريخ الانكليز..". ٤. لم يدنس يده امام خزينة الدولة، وكان دائماً يقول ليفيصل الاول واتباعه: "الكفاف هو الوطنية..".

ولد في بغداد ويتصل نسبة بالاسرة العباسية عريقة الجذور، وكان اجداده يتزهدون بجدهم المعتصم بن هارون الرشيد واليه ترجع شجرتهم النسبية.. اما لقب "السويدي" فجاء اليهم عن طريق جدهم الشيخ عبد الله السويدي ١٦٩٣ - ١٧٦١ الذي عرف بتوقيع رسائله وخطاباته باسم "سويد" أحد اقاربه من جهة الام، ثم مد سويد الي سويدي كإيقاع محبب لدى العامة، فضل اللقب الجديد محل اللقب القديم "أل مرعي" وراح الناس ينادونهم باسم أل السويدي الذي نبغ فيهم فقهاء وبلغاء منهم في القديم "عبد الرحمن زين الدين" ومنهم في العراق المعاصر "يوسف السويدي" ١٨٥٣ - ١٩٢٩ وهو والد ناجي السويدي.. الذي شغل رئاسة مجلس الاعيان ١٩٢٥ - ١٩٢٩، وشقيقه "توفيق السويدي" أحد رؤساء الوزارات العراقية، فهم بيت اصالة وزعامة وانحياز الى عراق متعدد الاعراق.

بعد تخرجه في المدارس العثمانية ببغداد انتمى الى الدراسة الفقهية على سياق

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

رئيس التحرير التنفيذي

علي حسين

سكرتير التحرير

رفعة عبد الرزاق

يمكنكم متابعة الموقع الإلكتروني من خلال قراءة QR Code:



www.almadasupplements.com

Email: info@almadapaper.net

طبعت بمطابع مؤسسة للإعلام والثقافة والفنون

رجال الدين والتقوى، وكان اول درسه على يد العلامة الشهيد محمود شكري الالوسي فأجازه قائلاً: "انك راوية ومحدث" وضم في درسه الثاني - فقها ومنطلقا الى مدرسة "الشيخ غلام رسول المولوي" فمُنحه اجازة في التفسير.. ثم اخبر والده بان الدروس الفقهية لا تسد رمقه الروحي، وادرك والده مرامي ابنه ناجي فوافق على سفره الى الاستانة لدراسة القانون في حقوق تركيا وتخرج فيها ١٩٠٥.

ويعد اول عراقي يدرس في تلك الكلية، وكانت الاستانة في زمن دراسته "برميل بارود" وهي تتفجر على صيحات التحرر والانتعاق من قبضة السلطان الاستبدادي عبد الحميد العثماني. وكان السويدي احد احرار العرب مشاركا رفاقه من العرب "عزيز علي المصري" في الغضب على امبراطورية الرجل الهزيل.. ومندمجا مع احرار الترك "توفيق فكرت ونامق كمال"، في الدعوة الى الحرية والتحرر والمساواة، وفي يوم خطب السويدي امام تظاهرة: "تطلب باستقلال العرب".

وفي الاستانة ايضا اسهم بتأسيس الجمعيات العربية مع رفاقه العرب ومنهم شبيب الاسعد وشفيق المؤيد وشكري الحسني وهي الجمعيات التي طالبت باستقلال الولايات العربية نصل وصدقا وجهارا. وشغل منذ بداياته الاولى مسؤوليات رفيعة لرفعة شخصيته وحصافتها.. فقد تولى القضاء في البصرة وبغداد واليمن، ثم تولى الادارة المركزية في الكاظمة ١٩١١ والنجف ١٩١٣ وعمل في الداخلية العثمانية، لكن العثمانيين حاولوا ايقافه عن الاصلاح فاستقال من وظائفه سنة ١٩١٨ والتحق بحكومة دمشق واليا على حلب ومستشارا للملك فيصل.

ورأى في الامير او الملك فيصل بن الحسين المصلح الكبير الذي سيصلح امة العرب، فسأه وادعاه الى ولايته على عرش العراق وفي ١٩٢١ رأس الوفد الذي استقبل الملك فيصل في البصرة وهو يقول له: "انت ضمانتنا في اقاة الدولة العصرية" وابتسم الملك: "وانتم العراقيون يدي اليمنى". وفي مخاض التأسيس الاول توقفت علاقة السويدي بفيصل ثم جزرت بعد ان نادي السويدي برقع شعار تقليص الامتيازات البريطانية ١٩٣٠.

وعلى اعتاب دخول العراق الى الحرية البرلمانية شارك السويدي في صياغة برامج حزبية انتسب اليها ومنها "حزب الامة ١٩٤٢" بزعامه الشيخ احمد الداود "حزب التقدم" برئاسة عبد المحسن السعدون ١٩٢٥. وحزبيته لم تكن تطمح لقيادة اعلى، بل لكي يجعل الاحزاب دستورية في اهدافها، ولكي يرشد الاعضاء الى الحركة الدستورية، وكان وهو في الاستانة يرى في "الحزبية" البيئة التي تنمو على تربتها بذور الهوية الوطنية، هوية الحرية حين تفرض سلطانها القانوني.

وكان قد مارس الوزارة بروح مرجعيته للقانون والحسم فيه لحظات الازمة، اعني انه كان وزير رأي لا وزير استشارة، وزير حرية الرأي والخيار الارادي وليس الوزير المنفذ في ماكنة الدولة، وهكذا هو في كل الوزارات التي انيطت به، ومنها وزارة العدلية والمالية والداخلية، ثم رأس الوزارة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وسار بها سيرة صاحب الارادة في تصفية الاستلاب والقهر الاجنبي، ثم مارس النيابة، في البرلمان في ثلاث مراحل ١٩٢٥ - ١٩٣٢، وكان صوته فيه يتناغم مع الناشطين في الحركة الوطنية والاستقلالية، وهو يكرر دائما مقولته البرلمانية: "النيابة قيادة وليست زعامة..". وكان في عام ١٩٢٥ قدم ليفيصل الاول "لائحة قانون لبرلمان حرناجح" هو اذن: المشرع بدستور والفقيه بروح الدستور ومرجعية القانون باحالة الدستور والقاضي المتفقه بأدب القضاء العربي القديم.

ومن غرائب السويدي انه لم يضع او يطرح مؤلفا في القانون، ولا ترك دراسة قانونية لتلاميذ كلية الحقوق، اذك ناتج عن فقر في المعلومة؟

ام هو تواضع ابعده عن التأليف او التحقيق او هو شيء آخر؟ اظن انه غير هذا وهذا، انما هو انه كان يخشى ان يقع الخطأ هنا وهنا في تأليفه، ويكتشف الخطأ من قبل خصومه فيندم عليه وهو الذي خاف الزلزل في طفولته الدينية، واعاب على الآخرين ان يقعوا في زلة لسان وهفوة عقل واهتزاز رؤية.. كان فاتحة عهد منذ صبا، ومنبر عهد منذ تكون قدرا مبدا!

# السويدي واشهر دوواين بغداد

طارق حرب



في زمان لم تكن هنالك صحافة منتشرة ولا بث اذاعي وتلفزيوني ونشر للاخبار والمعلومات لذلك كانت الدواوين البغدادية الموجودة في بيوت الوجهاء من اهل بغداد موضعا للحصول على هذه المعلومات والديوان البغدادي بمثابة ندوة صغيرة وكان من هذه الدواوين الادبية والتجارية والقانونية والسياسية والترفيهية وسواها ومن الطبيعي ان يملك صاحب الديوان بيتا كبيرا يخصص جزءا منه لجلوس رواد هذا الديوان ليكون بعيدا عن العائلة كما لا بد ان يتحقق في صاحب الديوان البحوث المالية وحسن الاستقبال وحلاوة الحديث في الثقافة والمعرفة والعلم والادب وفي جانب كرخ بغداد كان بيت السويدي في محلة خضر حاليما والتي كانت جزءا من المحلة البكداشبية التي تقع شمال بغداد والمقابلة لمدينة الطب الحالية وقبل محلة العطيفية وكان مقر هذا الديوان يطل على نهر دجلة مباشرة ويرسو على شاطئ النهر امام قصر ال السويدي الزورقي البخاري (اليخت) الفخم للعائلة واستمر هذا الديوان سنوات طويلة ولكن قلت اهميته بشكل اعتيادي بمرور الايام لكثرة طلبات رواد المجلس غير المشروعة التي لا يمكن تحقيقها والتي كانت وراء اغلاقه وكان يتم افتتاحه في يومين من الاسبوع وكان يختلف الى هذا المجلس رواد الادب والسياسة واعيان الامة كونه مجلسا علميا ادبيا وصاحبه من فقهاء القانون واعلام الخطابة والديان والبلاغة صاحب اطلاع واسع في الفقه والشريعة والقانون والادارة والسياسة والادب واسرة ال السويدي من اسر العلم والافتاء والتدريس والتأليف وعميد هذه الاسرة هو العلامة الفقيه المحدث اللغوي والمفسر الاديب ابو البركات الشيخ عبد الله السويدي الذي ترأس اهم المؤتمرات في تاريخ العلاقة بين السنة والشيعة وهو مؤتمر النجف سنة ١٧٣٤ الذي عقده الشاه نادر شاه للتقريب بين المذهبين وكان هذا العلامة المؤسس الاول لهذا الديوان ومن بعده انجاله واحفاده منهم المؤرخ عبد الرحمن السويدي والشيخ علي السويدي وانتهت رئاسة هذا المجلس في بداية القرن العشرين الى يوسف السويدي المتوفي سنة ١٩٢٩ والذي كانت ساحة الشهداء في كرخ بغداد تسمى باسمه اي ساحة يوسف السويدي لانه كان واحدا من ستة عراقيين رافقوا الملك فيصل الاول عندما قدم من مدينة جدة الى البصرة على ظهر الباخرة (نورثبروك) وهم السيد محمد الصدر (صدر الدين) ومحسن ابو طيبخ وعلوان الباسري ورايح العطية ورستم حيدر والشيخ يوسف ابن الشيخ نعمان ابن الشيخ سعيد تولى القضاء في عدة مدن وتولى عضوية مجلس بغداد في العهد العثماني وبعد قيام الحرب العالمية الاولى نفي الى بلاد الاناضول ومن هنالك ذهب الى الشام ثم الحجاز حيث رافق الملك فيصل سنة ١٩٢١ وكان عضوا في مجلس الاعيان الملكي لعدة سنوات ومن ابناءه توفيق السويدي الذي عمل قاضيا وعميدا لكلية الحقوق ومستشار حقوقي في الدولة ومدير العدالة العام ومراقبا للحسابات ورئيس اول لجنة اقتصادية في الجامعة العربية وانتخب نائبا لاكثر من مرة وترأس مجلس النواب وكان من اعيان مجلس الاعيان وترأس هذا المجلس وكان اول محافظ للبنك المركزي عندما كان يسمى حاكم عام المصرف الوطني واشغل منصب وزير عدة مرات كان اخرها وزارة الاتحاد العراقي الاردني وترأس الوزارة عدة مرات وكان عضو الهيئة النيابية التي تقوم بواجبات الملك عند سفره وبعد الاطاحة بالنظام الملكي حكم عليه بالسجن المؤبد والابن الاخر لصاحب هذا الديوان هو ناجي السويدي خريج مدرسة حقوق الاستانة العثمانية وعين مدعيا في اليمن وعضو محكمة استئناف بغداد ورئيس محكمة البصرة ومقتش ولاية ديار بكر ووالي حلب ونائب الحاكم العسكري وتولى منصب وزير عدة وزارات وكان عضوا في المجلس التاسيسي الذي تولى كتابة الدستور الملكي سنة ١٩٢٤ واشغل عضوا في مجلس النواب وتولى رئاسة الوزراء وكانت وفاته في دولة جنوب افريقيا سنة ١٩٤٢ والابن الثالث لصاحب هذا الديوان عارف السويدي الذي اشغل مناصب قضائية كثيرة وكان اول نقيب للمحاميين في العراق سنة ١٩٢٣.

اما الابن الرابع فهو شاكر من الاطباء البارزين في بغداد ولنا ان نتصور سمو ورفعة هذا الديوان البغدادي وعائلة السويدي هي العائلة البغدادية التي حصلت على (فرمان) اي مرسوم عثماني لدفن موتاهم في جامع الشيخ معروف الكرخي ومما يلاحظ ان ديوان السويدي في البيت الكبير على شاطئ دجلة اما دار توفيق السويدي فهي الدار التراثية الموجودة في شرق بغداد مقابل السفارة البريطانية والتي ما زالت تحتفظ بجمالها ورونقها ويلاحظ حتى الان كتابة الحرقين في اللغة الانكليزية (T.S) اي توفيق السويدي.



من اليمين توفيق الدمولجي وجعفر العسكري وناجي السويدي

عراقيون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

